موارده الاقتصادية؛ وأن يتحرر من الضغوط الخارجية التي تؤثر في اختيار مؤسساته بحرية تامة(٤).

من ناحية أخرى، تبيّن، من خلال المناقشة، صعوبة تعريف الحكم الذاتي الكامل، بغرض التوافق مع الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة، وبالذات المادة ٧٣. وأفضى الاعتراف بهذه الصعوبة الى الاقرار بأن كل حالة ينبغي فحصها على حدة آخذاً في الاعتبار الظروف والملابسات الخاصة بها، وأنه من خلال دراسة شروط الحالة المعنية بالحكم الذاتي فان المفهوم ـ أي مفهوم الحكم الذاتي الكامل ـ ستتضح معالمه وعناصره التي تلائم هذه الشروط(٥).

وفي الدراسة الحالية سوف نقوم بمعالجة بعض أنماط الحكم الذاتي في إطار تصفية الاستعمار، وبعضها الآخر في إطار معالجة المشكلات القومية والاثنية والفدرالية واللامركزية، وأخيراً أحد نماذج الحكم الذاتي في إطار الامم المتحدة. ويهمنا التشديد على بعض الملاحظات:

أولاً ـ اختلاف الحالة الفلسطينية ـ الاسرائيلية عن جميع أو معظم هذه النماذج التي نتعرض لها. فحالة غرينلاند، مثلاً، لا تحظى بأية أهمية استراتيجية أو ديمغرافية؛ فهي جزيرة صغيرة يبلغ عدد سكانها من الاسكيمو ٤٥ ألفاً. وحالة تونس تختلف كثيراً؛ إذ لم تتعرض لاستعمار استيطاني على غرار ما حدث في الجزائر، أو في فلسطين التاريخية في أثناء الانتداب وبعد انشاء اسرائيل وفي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الحالات التي تعرضنا لها، لا تحظى بالأهمية والحيوية اللتين تحظى بهما القضية الفلسطينية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولكنها، مع ذلك، توفّر أساساً للرصد والمقارنة والتحليل واستخلاص الخبرة التاريخية مع شرط واحد هو تجنب الخلط بينها وبين الحالة الفلسطينية ـ الاسرائيلية.

ثانياً ـ ان المعالجة اقتصرت، في العديد من الانماط التي نتعرّض لها، على الجانب السياسي والقانوني والتنظيمي، ولم نتمكن من متابعة صيرورة هذه النماذج في الواقع وتتبع مسار العلاقة بين النص القانوني والممارسة العملية والتنفيذ، وغني عن البيان المسافة التي قد تتسع أو تضيق وفق السياق بين النص والواقع، سواء كان النص قانونياً أو غير قانوني.

ثالثاً ـ ان هذه الدراسة استهدفت، في المقام الاول، تقديم استخلاصات مركزة عن النماذج التي تعرّضت لها، ولم تتابع ما طرأ على عديد منها من تطوّرات لاحقة. ولا جدال، ان ثمة العديد من المعطيات الجديدة التي يمكن ان تكون قد طرأت على وضعية هذه النماذج باستثناء ما دَلَفَ منها الى الاستقلال كتونس وهي مشكلات على درجة كبيرة من الاهمية وتحتاج الى جهد مضاعف لملاحقتها.

رابعاً ـ ان معالجتنا واهتمامنا بمفهوم وتطبيقات الحكم الذاتي ذات فائدة مزدوجة سياسية وأكاديمية، ففضلاً عن ارتباط هذه المعالجة بما هو مطروح، الآن، على صعيد الصراع الفلسطيني ـ العربي ـ الاسرائيلي من تصوّرات اسرائيلية للحكم الذاتي، وهو الدافع الاساس الذي ساهم في بلورة هذا الاهتمام، الاّ أنه، مع ذلك، فإن المفهوم يتجاوز الحالة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، ولا يقتصر، فقط، على تصفية الاستعمار، بل يتعدّاه الى بلورة حلول لمشكلات اثنية وقومية وتفاوت آثار موجة التحديث من منطقة لأخرى بالذات في البلدان الصناعية المتقدمة، اضافة الى أنه يتيح للشرائح السياسية المحلية في هذه المناطق والأقاليم الفرصة لاشباع تطلعاتها واستشرافها للمشاركة في الشؤون العامة، بل ويندرج المفهوم في إطار الديمقراطية السياسية والثقافية، حيث ان الديمقراطية، في طورها الراهن، ليست مجرد أحزاب متعدّدة فحسب، بل، أيضاً، صيغاً سياسية وقانونية تتيح أفضل الفرص